

Distr.: General
6 November 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الحادية والخمسون

جنيف، 19-30 كانون الثاني/يناير 2026

ولايات ميكرونيزيا الموحدة

تجميع للمعلومات أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً- معلومات أساسية

1- أعد هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16، مع مراعاة نتائج الاستعراض السابق⁽¹⁾. والتقرير تجميع للمعلومات الواردة في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة، وهو مقدّم في شكل موجز تقييداً بالحدّ الأقصى لعدد الكلمات.

ثانياً- نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع آليات حقوق الإنسان

2- أوصت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وفريق الأمم المتحدة القطري لولايات ميكرونيزيا الموحدة بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽²⁾.

3- وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري لولايات ميكرونيزيا الموحدة بأن تنتظر في الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961. كما أوصى لولايات ميكرونيزيا الموحدة بأن تنتظر في الانضمام إلى منظمة العمل الدولية⁽³⁾. وأوصت اليونسكو لولايات ميكرونيزيا الموحدة بالتصديق على اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم⁽⁴⁾.

4- وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أن لولايات ميكرونيزيا الموحدة لم تصدق على أي معاهدات دولية أساسية إضافية لحقوق الإنسان منذ الدورة السابقة للاستعراض الدوري الشامل. وأوصى لولايات ميكرونيزيا الموحدة بالتصديق على ما تبقى من معاهدات دولية أساسية لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽⁵⁾.

5- وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري لولايات ميكرونيزيا الموحدة بالنظر في توجيه دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان⁽⁶⁾.



6- وخلال الفترة قيد الاستعراض، كانت ولايات ميكرونيزيا الموحدة مشمولة بالمكتب الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. كما قدم الدعم أحد موظفي حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتعدد الأقطار في بوهنباي. وقد عملت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع ولايات ميكرونيزيا الموحدة في مجالات مثل وضع خطة التنمية الاستراتيجية، وإدماج الشباب ومشاركتهم في مجال التنمية، وآليات حقوق الإنسان وتعميمها⁽⁷⁾.

ثالثاً - الإطار الوطني لحقوق الإنسان

7- لاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة لم تتخذ خطوات ملموسة لإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وأوصاها بإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)⁽⁸⁾.

8- وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى إصدار أمر تنفيذي رئاسي عام 2022 ينص على إنشاء فرقة عمل وطنية لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، ستعمل بوصفها آلية وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة وستقوم بإعداد الاستعراض الوطني الطوعي بشأن تنفيذ الأهداف، من أجل النظر فيه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري ولايات ميكرونيزيا الموحدة ببناء قدرات فرقة العمل، بسبل منها مشاركة أعضائها في صندوق التبرعات الاستثماري لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان⁽⁹⁾.

رابعاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف - تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الساري

1- المساواة وعدم التمييز

9- أشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أن الدستور وإن كان ينص على المساواة وكذا المساواة في التمتع بحماية القانون، فإنه لم يحظر صراحةً التمييز على جميع الأسس. وأوصى الفريق ولايات ميكرونيزيا الموحدة بأن تسن إطاراً شاملاً لمكافحة التمييز يعالج الثغرات في التشريعات القائمة لتغطية أسباب أخرى الإعاقة والميل الجنسي والهوية الجنسية والتمييز المتعدد والمتعدد الجوانب⁽¹⁰⁾.

2- إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

10- أفاد فريق الأمم المتحدة القطري بأن انتخابات عام 2025 في ولاية تشوك اتسمت بأحكام متضاربة من اللجان الانتخابية والمحاكم، ومخاوف بشأن التعامل مع الاقتراع والاضطرابات التي أعقبت الانتخابات، بما في ذلك الاعتقالات من دون إذن قضائي والعنف السياسي، مما أدى إلى إعلان حالة طوارئ. وأوصى ولايات ميكرونيزيا الموحدة بأن تنظر في توجيه الدعوة إلى مراقبين دوليين لمراقبة الانتخابات في البلد، بما في ذلك تكليفهم بمراقبة حقوق الإنسان أثناء الانتخابات⁽¹¹⁾.

3- الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية

- 11- أشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أن الحقوق الدستورية في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، بما في ذلك ما يتعلق بالحرية الأكاديمية والفعاليات الثقافية، تحظى باحترام كبير في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. ومع ذلك، فإن محدودية الوصول إلى الإنترنت، خاصة في الجزر الخارجية، تعيق الممارسة الكاملة لتلك الحقوق. وأوصى الفريق بتحسين القدرات الهيكلية في الجزر الخارجية لمعالجة محدودية الوصول إلى الإنترنت⁽¹²⁾.
- 12- ولاحظت اليونسكو أن حرية الإعلام غير مكفولة وأن التشهير لا يزال جريمة جنائية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة⁽¹³⁾.
- 13- وأوصت اليونسكو ولايات ميكرونيزيا الموحدة بأن تضع قانوناً للوصول إلى المعلومات يتوافق مع المعايير الدولية وأن تلغي تجريم التشهير⁽¹⁴⁾.
- 14- وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى محدودية حضور وسائل الإعلام في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، حيث لا توجد سوى مؤسسة إعلامية مستقلة واحدة وثمانية محطات إذاعية، أربع منها مملوكة للحكومة. وأوصى بتعزيز ثقافة تنوع إعلامي قوي⁽¹⁵⁾.
- 15- ولم تسجل اليونسكو أي حالات قتل صحافيين في ولايات ميكرونيزيا الموحدة منذ بدء الإبلاغ المنهجي عام 2006⁽¹⁶⁾.

4- حظر جميع أشكال الرق، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص

- 16- أشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة بذلت جهوداً كبيرة للقضاء على الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك تحديث واعتماد إجراءات التشغيل الموحدة لتحديد هوية الضحايا وإحالتهم ومقاضاتهم، وإنشاء ملاجئ لضحايا الاتجار، وتدريب الجهات المعنية بإنفاذ القانون. بيد أنه أُشير إلى أن قطاع صيد الأسماك - وهو محرك اقتصادي رئيسي - لا يزال قطاعاً معرضاً بشدة لمخاطر كل من العمل القسري والاستغلال الجنسي⁽¹⁷⁾.
- 17- وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري ولايات ميكرونيزيا الموحدة بوضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وضمان نشرها على نطاق واسع وتمويلها. كما أوصى بزيادة الوعي بالاتجار بالأشخاص من خلال مواد إعلامية وتثقيفية وتواصلية مراعية للاعتبارات الثقافية، على أن تتاح باللغات التي تتحدث بها مجموعات المهاجرين، وإشراك مجموعات المهاجرين إشراكاً فاعلاً في حملات التوعية⁽¹⁸⁾.

5- الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

- 18- لاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن الحد الأدنى للأجور في ولايات ميكرونيزيا الموحدة يتفاوت حسب الولاية والقطاع، وأن حقوق العمل غير منظمة على نطاق واسع، وأن المعايير القائمة لا تطبق في كثير من الأحيان. وأوصى ولايات ميكرونيزيا الموحدة بالنظر في اعتماد حد أدنى وطني للأجور من شأنه أن يضع حداً أدنى لجميع الولايات وللقطاع الخاص⁽¹⁹⁾.

6- الحق في مستوى معيشي لائق

- 19- أشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أن الجفاف الذي طال أمده قد أوجع المخاوف بشأن الأمن المائي في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ولا سيما في الجزر المنخفضة التي تعتمد على مياه الأمطار

والآبار الضحلة. وخطر الخصاص الحاد في المياه مرتفع، مع تراجع هطول الأمطار وجفاف مستجمعات المياه. وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري بتحسين خدمات المياه القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، ولا سيما في الجزر النائية، من خلال التركيز في المقام الأول على تعزيز مبادرات الأمن المائي ونظم السياسات⁽²⁰⁾.

-7 الحق في الصحة

20- أشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى عدم كفاية إمكانية الوصول إلى القابلات الماهرات، ولا سيما في الجزر النائية. وإضافة إلى ذلك، يبرز نقص بيانات الرعاية السابقة للولادة نقاط الضعف في رصد استمرارية رعاية الأمهات والموليد، وعلى استمرار محدودية تكامل الخدمات الصحية، مما يؤثر على توفير الرعاية الشاملة للأطفال والأسر. وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري بإنشاء رعاية صحية شاملة وضمن إتاحة خدمات صحية شاملة للأمهات والموليد والأطفال في جميع الجزر⁽²¹⁾.

21- ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن الإجهاد لا يزال مجزماً في جميع الحالات، باستثناء الحالات التي تكون فيها حياة الأم في خطر. ويؤثر ذلك بشكل غير متناسب على إمكانية وصول النساء المهمشات اللاتي قد يفترن إلى الموارد اللازمة إلى بدائل آمنة. وأوصى ولايات ميكرونيزيا الموحدة بمواصلة توسيع نطاق إمكانية الحصول على معلومات وخدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وبإلغاء تجريم الإجهاد⁽²²⁾.

22- وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أن معدل انتحار المراهقين البالغ 30 لكل 100 000 في ولايات ميكرونيزيا الموحدة يمثل تحدياً حرجاً في مجال الصحة النفسية، ولا سيما بالنظر إلى محدودية فرص الحصول على خدمات الصحة النفسية المناسبة للفئة العمرية. وأوصى بتطوير خدمات صحية متكاملة للمراهقين، بما في ذلك دعم الصحة النفسية، ولا سيما تلك التي تستهدف الوقاية من الانتحار في صفوف الشباب الذكور⁽²³⁾.

-8 الحق في التعليم

23- أشارت اليونسكو إلى أنه لم يتم تحديد أي أحكام قانونية تركز الحق في التعليم أو مبدأ عدم التمييز في التعليم في التشريعات الاتحادية أو التشريعات الخاصة بكل ولاية. وأوصت ولايات ميكرونيزيا الموحدة بتكريس الحق في التعليم في التشريعات الوطنية⁽²⁴⁾.

24- ولاحظت اليونسكو أنه لم يتم تحديد أي أحكام قانونية تضمن مجانية وإلزامية التعليم ما قبل الابتدائي. وأوصت ولايات ميكرونيزيا الموحدة بأن تضمن في تشريعاتها الوطنية 12 سنة على الأقل من التعليم الابتدائي والثانوي المجاني، تكون 9 سنوات منها على الأقل إلزامية⁽²⁵⁾.

25- وذكر فريق الأمم المتحدة القطري أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة تواجه تحديات تعليمية كبيرة، بما في ذلك انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس وارتفاع معدلات التسرب المدرسي، ولا سيما في المرحلة الثانوية وفي تعليم الطفولة المبكرة، وتفاوتات إقليمية وجنسانية في جودة التعليم. وأوصى بتوسيع نطاق إمكانية الوصول إلى برامج عالية الجودة للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، ولا سيما في الجزر الخارجية، من أجل تحسين الاستعداد للالتحاق بالمدرسة ونتائج التعلم⁽²⁶⁾.

26- وأشارت اليونسكو إلى أنه لم يتم تحديد أي أحكام قانونية تتعلق بالعقوبة البدنية في الأوساط المدرسية في تشريعات ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وأوصت بحظر العقوبة البدنية صراحةً في تشريعات الولايات الأربع جميعها⁽²⁷⁾.

27- وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري ولايات ميكرونيزيا الموحدة بأن تضع برامج للتعليم التقني والمهني متوائمة مع الفرص الاقتصادية المحلية من أجل تحسين فرص عمل الشباب وتقليل عدد الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب⁽²⁸⁾.

9- الحقوق الثقافية

28- ذكرت المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، في أعقاب زيارتها القطرية في حزيران/يونيه 2025، أن التقاليد والممارسات الثقافية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة توجد في صلب نسيجها الاجتماعي. وشجعت الحكومة على استخدام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الثقافية، من أجل توجيه جهود التنمية⁽²⁹⁾.

29- وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري ولايات ميكرونيزيا الموحدة بمواصلة حماية الحقوق الثقافية وفقاً للدستور⁽³⁰⁾.

10- التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان

30- أشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة تواجه آثاراً شديدة لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر والأعاصير والتعرية والجفاف لفترات مطولة. وقد أدى تغير المناخ إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات والفئات المهمشة، وزاد من خطر العنف الجنساني، وعرقل الوصول إلى الصحة والتعليم والفرص الاقتصادية. ويواجه الأطفال، ولا سيما في الجزر النائية، تعطل التمدرس وانخفاض فرص الحصول على الخدمات الأساسية بسبب محدودية البنية التحتية والقدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ. وفي الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2023 وتموز/يوليه 2024، أثر الجفاف الناجم عن ظاهرة النينو على أكثر من 22 700 نسمة، وخاصة في الجزر النائية⁽³¹⁾.

31- وأقرّ فريق الأمم المتحدة القطري بجهود التخفيف التي بذلتها ولايات ميكرونيزيا الموحدة، مثل اعتماد سياسة الإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث وتغير المناخ على الصعيد الوطني، والخطة الوطنية للاستجابة للكوارث، والإطار الوطني الموحد لتقييم المخاطر وقابلية التأثر، وتعزيز الحد من غازات الدفيئة. وأوصى الفريق بتحديث الخطة الوطنية لإدارة الكوارث وإجراءات التشغيل الموحدة للاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث⁽³²⁾.

باء - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

1- المرأة

32- أقرّ فريق الأمم المتحدة القطري بالتزام ولايات ميكرونيزيا الموحدة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للنساء والفتيات من خلال الأطر التشريعية والسياساتية، مثل السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة 2018-2023. وعزز المؤتمر الوطني للمرأة الذي يعقد كل سنتين الحوار بين الحكومة ومختلف المجموعات النسائية⁽³³⁾.

33- ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن السياسة الوطنية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات (2021-2025)، التي سلطت الضوء على الجهود المبذولة للتصدي للعنف الجنساني وتعزيز الإدماج الاجتماعي، قد حظيت بتأييد الولايات الأربع جميعها. وإضافة إلى ذلك، تم تعزيز التشريعات المتعلقة بالعنف المنزلي وحماية الأسرة في كوسراي وبوهناي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الملاحقة القضائية في

هاتين الولايتين. بيد أن إمكانية وصول الناجين بأرواحهم من العنف الجنساني في الجزر الخارجية إلى جميع الخدمات لا تزال محدودة. ولم تلتزم الحكومة بعد بتوفير تمويل كافٍ لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية، بما في ذلك بناء القدرات، وتعزيز السياسات والنظم، وجمع البيانات وتحليلها من أجل اتباع نهج منسق في جميع الولايات⁽³⁴⁾.

34- وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أن انتخاب امرأة مؤخرًا لمنصب نائب حاكم بوهنباي كان المرة الأولى التي تُنتخب فيها امرأة في أحد المناصب التنفيذية العليا في البلد. ومع ذلك، سُجل تقدم محدود عموماً في مشاركة المرأة في مناصب السلطة في القطاع العام وانخفاض طفيف منذ الدورة الانتخابية السابقة. ولا يزال يتعين اعتماد تدابير خاصة مؤقتة على مستوى الولايات والمستوى الاتحادي كليهما. وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري ولايات ميكرونيزيا الموحدة بأن تتخذ تدابير خاصة مؤقتة لفائدة المرأة في الحياة السياسية، بدءاً بالتدريب على القيادة وحملات التوعية والتدابير الرامية إلى التصدي للتحرش والتمييز وغير ذلك من أشكال العنف ضد المرأة في الحياة السياسية⁽³⁵⁾.

35- وأبلغ فريق الأمم المتحدة القطري عن عدم تجريم الاغتصاب الزوجي وعدم وجود حظر للتحرش الجنسي في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وأوصى الفريق بإدراج الاعتداء الجنسي والإيذاء الجنسي المرتكب في إطار الزواج أو في علاقات الأمر الواقع ضمن تصنيف الاغتصاب بموجب القوانين الاتحادية وقوانين الولايات بحلول عام 2027 بالنسبة لجميع الأفراد بغض النظر عن نوع الجنس والعرق والميل الجنسي⁽³⁶⁾.

2- الأطفال

36- لاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة لها ساكنة شابة - إذ تقل أعمار 36 في المائة من السكان عن 18 عاماً. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات حرجة في مجال صحة الطفل وتعليمه وحمايته. ولا يزال معدل وفيات الأطفال مرتفعاً ولا يزال الأطفال عرضة للإصابة بالأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات. وإضافة إلى ذلك، هناك ثغرات في البيانات المتعلقة بالتغذية والنظم والهزال ومعدلات الرضاعة الطبيعية الخالصة، مما يعيق التدخلات القائمة على الأدلة⁽³⁷⁾.

37- وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري ولايات ميكرونيزيا الموحدة بإجراء دراسة استقصائية عنقودية متعددة المؤشرات لوضع بيانات مرجعية عن مؤشرات تغذية الطفل وحمايته ورفاهه للاسترشاد بها في وضع برامج وسياسات قائمة على الأدلة. كما أوصى بتعزيز أنظمة التحصين لتحقيق تغطية بنسبة 95 في المائة، وتنفيذ برامج التغذية المدرسية والتدخلات التغذوية التي تستهدف فترة 1 000 يوم الحرجة من أجل التصدي لسوء التغذية ودعم النتائج التعليمية⁽³⁸⁾.

38- وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أن الثغرات في البيانات تؤثر على جهود حماية الطفل، حيث لا توجد إحصاءات متاحة عن استخدام العنف وسيلةً لتأديب الأطفال أو زواج الأطفال أو عمالة الأطفال. وأوصى ولايات ميكرونيزيا الموحدة بوضع وتنفيذ خطة عمل وطنية بشأن حماية الطفل تعالج مسائل العنف ضد الأطفال وزواج الأطفال وعمل الأطفال ولها مخصصات موارد وآليات رصد كافية⁽³⁹⁾.

39- وأشارت اليونيسكو إلى عدم ذكر أي أحكام قانونية تحدد الحد الأدنى لسن العمل في التشريعات الوطنية. وأوصت بأن تحدد ولايات ميكرونيزيا الموحدة سناً أدنى للعمل يكون متوائماً مع السن الذي يكمل فيه الأطفال التعليم الإلزامي⁽⁴⁰⁾.

3- كبار السن

40- أفاد فريق الأمم المتحدة القطري بأن كبار السن يواجهون عوائق كبيرة في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالسياسات العامة وحقوق الإنسان بسبب محدودية الوصول إلى الإنترنت والإلمام بالمهارات الرقمية، مما يعيق مشاركتهم في الشؤون العامة⁽⁴¹⁾.

4- الأشخاص ذوو الإعاقة

41- أشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أنه على الرغم من أن ولايات تشوك وكوسراي وبوهنباي أصدرت قوانين خاصة بالإعاقة، فإنه لا توجد استراتيجية وطنية شاملة لخدمات تأهيل وإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة. وكثيراً ما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة، خاصة في الجزر الخارجية، عوائق في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، للنساء والفتيات ذوات الإعاقة إمكانية محدودة في الحصول على خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، كما يواجه الأطفال ذوو الإعاقة عوائق كبيرة في الحصول على خدمات التعليم⁽⁴²⁾.

42- وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري ولايات ميكرونيزيا الموحدة بدعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة فاعلة وحررة ومجدية وإدماجهم في عمليات صنع القرار المتعلقة بالسياسات العامة، بما في ذلك التخطيط الإنمائي والمشاركة في الانتخابات⁽⁴³⁾.

5- المهاجرون واللاجئون وملتسمو اللجوء

43- أشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يهاجرون من ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية سعياً وراء فرص العمل ولم شمل الأسر والتعليم العالي بسبب التحديات الإنمائية التي يواجهها البلد. وقد أدى ذلك إلى انخفاض في القوى العاملة، وارتفاع عدد المرشحين إلى ولايات ميكرونيزيا الموحدة والتحديات المتعلقة بنقل التقاليد إلى الأجيال الشابة. وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري بوضع الصيغة النهائية للسياسة الوطنية للهجرة وتنفيذها بحلول عام 2027، من أجل ضمان قدرة البلد على الاستفادة الكاملة من إمكانات الهجرة وحماية الأشخاص المتقنين⁽⁴⁴⁾.

44- وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري أيضاً بأن تدمج ولايات ميكرونيزيا الموحدة مبدأ القانون الدولي العرفي بعدم الإعادة القسرية في القانون المحلي، وأن تضع قوانين ولوائح وسياسات وطنية تحكم معاملة ملتسمي اللجوء واللاجئين، وأن تضع إجراءات على المستوى التشغيلي لتحديد هوية ملتسمي اللجوء وإحالتهم⁽⁴⁵⁾.

45- وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أن ملتسمي اللجوء لا يحصلون على الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الحصول على العمل والتعليم والخدمات الصحية لتمكينهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية وتجنب الاعتماد على الآخرين⁽⁴⁶⁾.

46- وأشار فريق الأمم المتحدة القطري أيضاً إلى أن التشريعات الوطنية لا تنص على الحق في العمل لملتسمي اللجوء، على الرغم من أن مثل هذا الحكم يمكن أن تكون له نتائج إيجابية لملتسمي اللجوء والمجتمعات المحلية. وأوصى ولايات ميكرونيزيا الموحدة بتيسير تمتع المهاجرين بالحق في العمل، من خلال اتفاقات ثنائية مع الدول الأعضاء الأخرى، وكذا ملتسمي اللجوء⁽⁴⁷⁾.

Notes

- ¹ [A/HRC/47/4](#), [A/HRC/47/4/Add.1](#) and [A/HRC/47/2](#).
- ² UNESCO submission for the universal periodic review of the Federated States of Micronesia, para. 26. and United Nations country team submission for the universal periodic review of the Federated States of Micronesia, para. 9.
- ³ United Nations country team submission, paras. 9 and 44.
- ⁴ UNESCO submission, para. 21 (i).
- ⁵ United Nations country team submission, paras. 3 and 9.
- ⁶ *Ibid.*, para. 9.
- ⁷ OHCHR, *United Nations Human Rights Report 2021*, pp. 77, 323, 325 and 326, *United Nations Human Rights Report 2022*, pp. 293 and 294, *United Nations Human Rights Report 2023*, pp. 234, and *United Nations Human Rights Report 2024*, pp. 242 and 256–259.
- ⁸ United Nations country team submission, para. 13.
- ⁹ *Ibid.*, para. 13.
- ¹⁰ *Ibid.*, paras. 15 and 16.
- ¹¹ *Ibid.*, para. 33.
- ¹² *Ibid.*, paras. 34 and 35.
- ¹³ UNESCO submission, paras. 12 and 13.
- ¹⁴ *Ibid.*, paras. 22 and 23.
- ¹⁵ United Nations country team submission, para. 35.
- ¹⁶ UNESCO submission, para. 17.
- ¹⁷ United Nations country team submission, para. 36.
- ¹⁸ *Ibid.*, para. 36.
- ¹⁹ *Ibid.*, paras. 42 and 44.
- ²⁰ *Ibid.*, paras. 37 and 41.
- ²¹ *Ibid.*, paras. 47 and 50.
- ²² *Ibid.*, paras. 47 and 50.
- ²³ *Ibid.*, paras. 49 and 50.
- ²⁴ UNESCO submission, paras. 3 and 21.
- ²⁵ *Ibid.*, paras. 4 and 21.
- ²⁶ United Nations country team submission, paras. 26, 29 and 51–53.
- ²⁷ UNESCO submission, paras. 6 and 21.
- ²⁸ United Nations country team submission, para. 55.
- ²⁹ See <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/06/federated-states-micronesia-must-embrace-opportunity-become-example-self-led>.
- ³⁰ United Nations country team submission, para. 12.
- ³¹ *Ibid.*, paras. 56–58.
- ³² *Ibid.*, paras. 60 and 62.
- ³³ *Ibid.*, para. 17.
- ³⁴ *Ibid.*, para. 18.
- ³⁵ *Ibid.*, paras. 21 and 23.
- ³⁶ *Ibid.*, paras. 18 and 23.
- ³⁷ *Ibid.*, paras. 24 and 25.
- ³⁸ *Ibid.*, para. 29.
- ³⁹ *Ibid.*, paras. 27 and 29.
- ⁴⁰ UNESCO submission, paras. 7 and 21.
- ⁴¹ United Nations country team submission, para. 32.
- ⁴² *Ibid.*, paras. 30 and 31.
- ⁴³ *Ibid.*, para. 31.
- ⁴⁴ *Ibid.*, paras. 11 and 12.
- ⁴⁵ *Ibid.*, para. 12.
- ⁴⁶ *Ibid.*, para. 41.
- ⁴⁷ *Ibid.*, para. 44.